

## محاضرات النحو السداسي الثاني ليسانس أدب عربي 2020 - 2021

إعداد الأستاذ الدكتور سليمان بوراس

### المحاضرة الثالثة عشرة

#### التمييز:

#### ماهية التمييز

1- لغة: جاء في لسان العرب أن التمييز من الأشياء كأن نقول:

"مزت بعضه عن بعض، فأنا أميز ميذا وقد أمتاز بعضه من بعض، ومزت الشيء، أميزه أميزاً، بمعنى عزله وفرزه، وكذلك ميزته تمييزاً فانماز، ابن سيدة: "ماز الشيء وميزه وميزه: فصل بعضه عن بعض" (1)، وكذلك فإن ابن هشام الأنصاري وفي هذا المجال يرى بأن التمييز بمعنى فصل الشيء عن غيره ويستشهد بقوله تعالى ﴿ وامتازوا اليوم أيها المجرمون ﴾ يس 59، ومعنى امتازوا في الآية انفصلوا من المؤمنين وقوله عز وجل: ﴿ تكاد تميز من الغيظ ﴾ الملك 08 أي انفصل بعضها من بعض (2)، قال ابن فارس "ميز الميم والياء والزاي أصل صحيح يدل على تزيل من شيء وتزيله و ميزته تمييزاً وميزته ميذا وامتازوا: تميز بعضهم من بعض ... انماز الشيء: انفصال الشيء، قال يصف حية" (3) قال الفيومي "مزته ميذا من باب: باع عزلته وفصلته من غيره والتثقيل مبالغة وذلك يكون في المتشابهات نحو: قوله

تعالى: ﴿ ليميزا الله الخبيث من الطيب ﴾ الأنفال 37

#### -اصطلاحاً:

هو اسم نكرة جامد منصوب، فضلة، جامد يأتي مفسراً لما أجهم من الذوات النسبية قال تعالى: ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾ القمر 12، أي يفسر إبهاماً ما في مفرد قبله أو جملة (4)، و التمييز يكون على معنى "من"، كما الحال تكون على معنى "في" فإذا قلت: " اشتريت عشرين كتاباً " فالمعنى أنك اشتريت عشرين من الكتب، وإذا قلت: " طاب المجتهد نفساً " فالمعنى أنه طاب من جهة نفسه (5)، وعرفه أبو علي الفارسي التمييز فقال: " جملة التمييز أن يحتمل الشيء وجوها فتبينها بأحدها، و العامل في التمييز أن يكون على ضربين: فعل و غير الفعل، فما عمل فيه الفعل نحو: تفتقا زيد شحماً، وتصبب بدن زيد عرقاً، و امتلاً الإناء ماء، فالمنصوب في هذا الموضوع هو المرفوع و المرفوع في

<sup>1</sup> ابن منظور: لسان العرب، مرجع سابق ص 155

<sup>2</sup> ابن هشام الأنصاري: شرح شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، بيروت، ص 239

<sup>3</sup> ابن فارس: مقياس اللغة، دار الفكر، بيروت سنة 1979 ص 121

<sup>4</sup> إبراهيم قبلاطي قصة الإعراب، مرجع سابق ص 76

<sup>5</sup> مصطفى الغلايبي: جامع الدروس العربية، مرجع سابق، ص 88

المعنى لأن المتصعب هو العرق و الذي ملأ الإناء الماء , و الذي تفتق شحما زيد<sup>(6)</sup>، أما ابن يعيش فقد أورد في كتابه شرح المفصل تعريف الزمخشري حيث يقول : " و يقال له التبيين و التفسير و هو رفع الإبهام في الجملة أو مفرد بالنصب على أحد احتمالاته فمثاله في الجملة : " طاب زيد نفسا " و تصعب عرقا " و في التنزيل قوله تعالى : ﴿ و اشتعل الرأس شيبا ﴾ مريم 04، و مثاله في المفرد : و رطل زيتون , و منوان سمنا<sup>(7)</sup>، و خلاصة مما سبق : أن التمييز هو اسم نكرة متضمن معنى " من " لبيان ما قبلها من إجمال , و قول لبيان ما قبله من إجمال يشمل نوعي التمييز و هما :

-المبين إجمال الذات و المبين إجمال النسبة .

ويضيف ابن يعيش أن شرط التمييز أن يكون نكرة مقدر بالحرف " من " و إنما كان نكرة لأنه واحد من معنى الجمع فإذا قلنا " عندي عشرون درهما " معناه عشرون من الدراهم .

أنواع التمييز

التمييز نوعان : تمييز ذات و تمييز نسبة

1 تمييز الذات (المفرد) : تمييز الذات ما كان مفسرا لاسم مهم ملفظ , نحو " عندي رطل زيتا , و الاسم المهم على خمسة أنواع

أ-العدد : قال تعالى : ﴿ إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إنني رأيت أحد عشر كوكبا ﴾ يوسف 04 نحو قوله تعالى سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعْجَازٌ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ (7) الآية 07 الحاقة (سَخَّرَهَا) ماض و مفعوله و الفاعل مستتر (عَلَيْهِمْ) متعلقان بالفعل (سَبْعَ لَيَالٍ) ظرف زمان مضاف إلى ليال و الجملة صفة ثالثة لريح (و ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ) معطوف على سبع ليال (حُسُومًا) صفة لسبع ليال (فَتَرَى) الفاء حرف عطف (تَرَى الْقَوْمَ) مضارع و مفعوله و الفاعل مستتر (فِيهَا) متعلقان بالفعل (صَرْعَى) حال و الجملة معطوفة على ما قبلها (كَأَنَّهُمْ أُعْجَازٌ) كأن و اسمها و خبرها (نَخْلٍ) مضاف إليه (خَاوِيَةٍ) صفة أعجاز و الجملة حال ثانية.

ب- ما دل على مقدار : " أي شيء يقدر بألة "

1 المساحة : نحو : اشتريت دونم أرضا

2 وزن : نحو : لأك قنطار شعيرا

3 ككيل : نحو : أعط الفقير صاعا قمحا

4 مقياس : نحو : اشتريت ذراعين حريرا

ج- ما دل على ما يشبه المقدار : مما يدل على غير معين لأنه غير مقدر بالألة الخاصة .

1 ما شبه المساحة : نحو : عندي مدُّ البصر أرضا .

2 ما يشبه الوزن : كقوله تعالى : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ﴾ الزلزلة 07 ونحو قوله تعالى { فَمَنْ يَعْمَلْ

مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ } الزلزلة

(فَمَنْ) الفاء حرف استئناف (من) اسم شرط جازم مبتدأ (يَعْمَلُ) مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط و الفاعل مستتر (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ) مفعول به مضاف إلى ذرة (خَيْرًا) تمييز (يَرَهُ) مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط و الهاء مفعول به و الفاعل مستتر و الجملة جواب الشرط لا محل لها و جملة الشرط و الجواب خبر المبتدأ من و جملة من .. مستأنفة لا محل لها

<sup>6</sup> كاظم بحر المرجان : المقتصد بشرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني , دار الرشيد , سنة 1982 , ص 191

<sup>7</sup> ابن يعيش : شرح المفصل , مرجع سابق ص 70

3 ما يشبه الكيل : نحو: عندي جرة ماء , و كيس قمحا .

4 ما يشبه المقياس : نحو: معي مدُّ بك حبلا .

د- ما أجرى مجرى المقادير: نحو: قوله تعالى: ﴿ولو جئنا بمثله مدينا﴾ الكهف 109.

و- ما كان فرعا لتمييز: نحو: عندي خاتم فضة وساعة ذهباً. (٨)

. حكمه : و حكم تمييز الذات أنه يجوز نصبه , كما رأيت , و يجوز جره "بمن" نحو: عندي رطل من زيت , و ملء الصندوق من كتب " و نحو " لنا قصبه أرض , و قنطار عسل " إلا إذا اقتضت إضافته إضافتين-بأن كان المميز مضافا - فتمنع الإضافة , ويتعين نصبه أو جره "بمن", نحو " ما في السماء قدر راحة سحبا , أو من سحاب". ويستثنى منه تميز العدد , فإن له أحكاما ستذكر .

2- تمييز السنية : عرفه "ابن الحاجب" التمييز بأنه " ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدره " فا الأول عن فردٍ : مقدارٍ غالباً : إما في عدد وإما في غيره , والثاني عن سنية في جملة أو ما ضاهاها أوفي إضافة , وهذا الأخير هو الذي أتناوله هنا . قال تعالى: ﴿أنا أكثر منك مالا﴾ الكهف 34

.وقد فسر الرضى ما ضاهى الجملة بأنه : اسم الفاعل . واسم التفصيل , والصفة المشبهة مع المرفوع , وكذلك المصدر وكل ما فيه معنى الفعل مثل "حسبك به , وويله , ويا له". ومثل للإضافة بالمصدر المضاف .(٩)

وينقسم تمييز النسبة إلى :

أ-المحول عن الفاعل: نحو: قوله تعالى: ﴿قال رب إني وهن العظم مني و اشتعل الرأس شيا ولم أكن بدعائك رب شقيا﴾ مريم 04

وقوله تعالى: ﴿وأتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا﴾ النساء 04 (أ) أصله , فإن طابت أنفسهن لكم عن شيء منه , فحول الإسناد فيها عن مضاف وهو الشيب في الآية الأولى , والأنفس في الآية الثانية إلى مضاف إليه .(10) فينتقل من موقعية الفاعلية إلى موقعية التمييز , نحو قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ الآية 26-04 مريم , واصل الجملة و اشتعل شيب الرأس , و تعرب كما يلي : اشتعل : فعل ماض مبني على الفتح

الرأس : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة

شيبا : تمييز ملحوظ منصوب وعلامة نصبه الفتحة . وهو محول عن الفاعل وأصل الجملة , و منه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَبْنُ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ (النساء 4) فقد انتصب التمييز نفسا وهو محول عن موقعية الفاعلية إذ الأصل طابت نفوسهن

ب ) تمييز محول عن نائب الفاعلية : فقد يتحول التمييز عن نائب فاعل وذلك في مثل قولك : ضرب زيد ظهرا وبتنا فكلمتا ظهرا وبتنا تعربان تمييزا منصوبا وإذا رجعا إلى أصلهما وجدنا أنه : ضرب ظهر زيد وضرب بطن زيد و كلتا الكلمتين أعربت نائب فاعل مرفوع

ج-المحول عن المفعول به : قال تعالى: ﴿ وفجرنا الأرض عيونا فالتقى الماء على أمر قد قدر﴾ القمر 12 . فكلمت "عيون" تمييز محمول عن المفعول به , والأصل " فجرنا عيون الأرض" حيث "العيون" مفعول به

<sup>8</sup> داود غطاشة الشوابكة : النحو العربي التطبيقي , دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع الطبعة الأولى , سنة 2000 ص 117-118

<sup>9</sup> محمد عبد الله جبر: الأسلوب و النحو دراسة تطبيقية , دار الدعوة الإسكندرية ص 43

<sup>10</sup> ابن هشام الأنصاري : شرح شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب , مرجع سابق , ص 239

نحو قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ (القمر: 12) (وَفَجَّرْنَا) حرف عطف وماض وفاعله (الْأَرْضَ) مفعوله (عُيُونًا) تمييز، والجملة معطوفة على ما قبلها، (فَالْتَقَى) معطوف على فجرنا (الماء) فاعل (على) أمرٍ متعلقان بالفعل (قَدْ) حرف تحقيق (قُدِرَ) ماض مبني للمجهول والجملة صفة أمر، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَكُلِّي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾ (فَكُلِّي) الفاء الفصيحة أي إذا تم لك هذا كله كلي فعل أمر مبني على حذف النون والياء في محل رفع فاعل والجملة لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم (وَاشْرَبِي) فعل أمر معطوف على ما قبله (وَقَرِّي) فعل أمر معطوف على ما قبله وإعرابه مثله (عَيْنًا) تمييز

د-المحول عن المبتدأ: نحو:قوله تعالى :﴿ وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا﴾ الكهف 34.فكلمة "مالا"تمييز،لأنه وقع بعدما وهو على وزن أفعال التفضيل "أكثر"وكلمة "نفرا"تمييز أيضا لوقوعها بعد "أعز"

هـ- تمييز غير منقول : "غير محمول" : ما كان غير منقول عن شيء أي : أنه يرفع السنية المهمة مطلقا "أساليب التعجب وغيرها" كقوله العرب :لله دره فارسا،أكرم به أبا ،حسبك بخالد بطلا ، كف بمحمد عالماً ، نعم الفقيه أسامة .

. فالتمييز هنا ليس منقول عن فاعل أو مفعول به أو مبتدأ و يجوز جره ب " من " فنقول : أكرم بك من رجل " .<sup>(11)</sup>  
ملاحظة هامة :

أ\*تمييز النسبة قد يكون غير محول إلا بتأويل لا داعي له : نحو : "امتلاً الإناء ماء ، إذ لا يقال امتلاً الماء .  
ب\*التمييز الواجب النصب بعد " افعل التفضيل " لأن ثمة تنوينا مقدر على آخر أفعل التفضيل لم يظهر عليه لأنه ممنوع من الصرف .

و قد يغنى عن التنوين وجود مضاف إليه يمنع إضافة أفعل إلى تمييزه نحو : " أنت أشجع الناس رجلا " <sup>(12)</sup>  
ج\*من الأساليب المسموعة : لله در خالد فارسا" ، فكلمة فارسا و أشباهها اسم يحل محلا في هذا التركيب ، و يكون مشتقا ، يصح إعرابها " حالا " لإشتقاقها و لأن المعنى يحتمل الحالية ، يصح إعرابها تمييزا للنسبة و المعنى على هذا أوضح .

. و إنما يكون التمييز في مثل " لله در خالد فارسا " من تمييز النسبة إذا كان المتعجب منه " و هو المميز " اسما ظاهرا مذكور في الكلام كهذا المثال ، أو كان مرجعه معلوم نحو : سجل التاريخ أبدع صور البطولة لخالد ابن الوليد ، لله دره بطلا ، أو حسبك به فارسا .

فالضمير هنا هو –الهاء – معروف المرجع فإن جهل المرجع وجب اعتبار التمييز من تمييز المفرد لأن الضمير مهم فافتقاره إلى التمييز يكون مرجعا يبين ذات صاحبه و يوضح حقيقة أشد افتقاره إلى بيان نسبة التعجب إليه " أي إلى صاحب الضمير " .

أما تمييز الضمير المستتر في " نعم " و " بأس " في مثل : الفارس نعم الرجل ، الجبان بأس جنديا .

فالأحسن اعتباره من تمييز المفرد بالرغم من أن مرجعه مذكور دائما وهو التمييز .

أما تمييز "كم" في مثل :كم ، جلاً شاركتكم ، فإنه مفرد من نوع تمييز العدد،لأن كم كناية عنه .

النقاط التي تجب فيها المطابقة :

<sup>11</sup> محمود حسني مغاسلة : النحو الشافي الشامل ، مرجع سابق ص 420-423

<sup>12</sup> شاع إبراهيم عبد الرحمان المنظور : أبيات النحو في تفسير البحر المحيط ، مكتبة دار التراث الطبعة الأولى سنة 1994 ، ص 349

وتلزم مطابقة تمييز النسبة في الحالات التالية :

1-إذا كان كل من التمييز والاسم السابق عليه في الجملة لشيء واحد , أي أن مدلول كل منهما هو مدلول الآخر نحو:كرم علي رجل, فالرجل هنا هو علي و علي هو الرجل.

2-إن كان مدلول التمييز غير مدلول الاسم السابق , ولكن هذا الاسم السابق جمع و التمييز مصدر , فإنه يجمع إذا اختلفت أنواعه باختلاف الأفراد التي تدل على الاسم السابق , وتنطبق عليها تلك الأنواع وتنصب عليها نحو : خسر الأشقاء أعمالا .

فقد جمع التمييز " أعمالا " بقصد معين : هو بيان أن هذه الأعمال مختلفة الأنواع , وإن كان كل منها يصيب شقياً , وهو فرد من أفراد الاسم السابق المجموع " الأشقياء " .

3-إذا كان التمييز غير الاسم السابق ولكن الاسم السابق جمع و التمييز جمع متعدد , غير مصدر فيجمع لإزالة لبس محتمل نحو: كرم الأولاد أباءً , فقد جمع التمييز أباءً ليدل على جمعه على أن لكل ولد أبا وليس إخوة و لو لم نجمعه و قلنا : كرم الأولاد " أبا " لقوي احتمال أنهم من أب واحد .

وتجب تلك المطابقة في :

1-إن كان معنى التمييز واحدا ليس له أفراد متعددة ,ومعنى الاسم السابق متعددا نحو:كرم الأولاد أبا , "إذا كانوا من أب"

2-أو كان التمييز غير الاسم السابق ,ولكن الاسم السابق مفرد و التمييز جمع متعدد غير مصدر ,وقصد بجمعة إزالة لبس محتمل نحو , نظف المتعلم أثوابا , وكرم الشريف أباءا,فلو طابق التمييز الاسم السابق لوقع في الوهم أن المقصود ثوب واحد وأب واحد ,ولإزالة هذا الاحتمال والوهم جمع التمييز. (13)

3-أو كان التمييز مصدرا لا يقصد أن تختلف أنواعه نحو:أحسن الجنود عملا , و ترجح المقابلة في مثل حسنت الفتاة عينا ,لأن احتمال اللبس يكون معد وما إذا لا يكاد يخطر على البال أن الحسن مقصور على عين واحدة , و يترجح تركها في: حسن الفتيات أو الفتية وجهها للسبب السابق , وإلى جانب ما سبق نجد حالات يترجح فيها المطابقة وأخرى يترجح فيها ترك المطابقة , وذلك لعدم وجود التباس, فمن الأولى :قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْنَا نِسَاءَ صَدَقَاتِنَا نَحْلَةً فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ النساء 04

و الثانية :نحو : "قرت الفتاة عينا "

. وهناك حالات يلتبس فيها تمييز النسبة بالحال نحو : "كرم زيد ضيفا " فإن كان المقصود به "ضيفا " ضيف زيد , فالنكرة قد انصبت على أنها تمييز محول عن فاعل و إذا كان المقصود به زيدا نفسه , فإنه حال يراد به بيان الهيئة (14)

. الذي يعمل النص في التمييز هو الاسم المهم في حال التمييز المفرد , و الفعل أو ما أشبهه في حال تمييز النسبة , و يجب نصب التمييز إذا أضيف المميز إلى غير التمييز , ولم يكن بوسع التمييز أن يغتنى عن المضاف إليه نحو : " لي ملؤه عسلا " , وكذلك يجب نصبه بعد الأعداد المركبة و ألفاظ العقود , كما يجب نصب تمييز " كم " الاستفهامية و أيضا تمييز " كم " الخبرية المفصول عنها خلافا للكوفيين , و يجب نصب تمييز النسبة المحول. (15)

المبحث الثالث : أحكام التمييز

<sup>13</sup> حمدي محمود عبد المطلب : خلاصة في علم النحو : مرجع سابق , ص 287-290

<sup>14</sup> أبو بكر بن سهل بن السراج : الأصول في النحو , بيروت , الطبعة الرابعة , سنة 1999م , ص 223

<sup>15</sup> الزمخشري : شرح المفصل في صنعة الإعراب , دار العرب الإسلامي , بيروت , الطبعة الأولى , سنة 1990م , المجلد الأول , ص 449

يختص تمييز المفرد أو الذوات بالأحكام التالية :

إن كان تمييز الكيل أو تمييز المساحة جاز فيه ثلاثة أوجه : إما نصبه على أنه تمييز بمباشر , وهذا هو الأحسن لأنه يدل على المقصود من غير احتمال شيء آخر معه , ففي مثال " اشترت رطل عسلا " يدل النصب على أنه متكلم يريد أن الإناء المسى برطل مملوء بالعسل , أو عنده ما يملأ الإناء المذكور من صنف المذكور , و أما جره على أنه مضاف إليه و المميز هو المضاف .

و إما جره بالحرف " من " و من الأمثلة " اشترت كلية أرز " اشترت كلية أرز , و إنما يجب جر التمييز على اعتباره مضاف إليه شرط أن لا يكون مقدرأ و هو المميز , و قد أضيف لغيره , فإن أضيف المقدار لغير التمييز وجب نصب التمييز أو جره بمن نحو: " ما في الإناء قدرراحة دقيقا أو من الدقيق " إن كان تمييز العدد قلنا ما نقول فيه من أحكام :

1-أ: العددان واحد و اثنان يأتياني بعد المعدود و يوافقانه في التأنيث و التذكير مثل : " هذا كتابا واحد " قرأت كتابان في التفسير و الفقه . و حين يركبان : نقطتان إحدى عشر و اثنا عشر يكون تمييزهما فرداً منصوب , يوافقان المعدود تذكيرا و تأنيثا مثل " إحدى عشر و اثنا عشر نبتة " (16)

فيما يخص العدد إحدى عشر و ما يليه إلى غاية تسعة عشر يقول الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني : " اعلم أن أصل إحدى عشر و أحد عشرة إلا أنهم حذفوا الواو و جعلوا الاسمين اسماً واحداً فقالوا : إحدى عشر , و بنو الأول على الفتح , لأن المصدر من كل اسمين جعلوا اسماً واحداً مقصور على الفتح , نحو " حضرموت "

و أما الاسم الثاني الذي هو عشرة فبني على الفتحة لتضمنه معنى حرف العطف الذي هو الواو .... و حذف التاء فلم يقل : أحد عشرة إذا كان لا يحتاج إليه , من حيث أن التاء في عشرة تدل على التذكير و أحد لم يكن فيه علامة التأنيث علم منه التذكير , وكذا ثلاثة عشر , إلى تسعة عشر تدل فيه التاء على التذكير . (17)

و فيما يخص اثنا عشر يقول الشيخ أبو على : " فأما اثنا عشر , فإن عشر فيه بمنزلة النون في اثنين لمعاقبتهم لها ... و لا يجوز إضافة اثني عشر كما لا يجوز إضافة ما فيه نون التثنية , و لا يجوز حذف عشر , كما تحذف النون من الاسم المثني لزوال المعنى . (18)

1-ب: تمييز الأعداد من " ثلاثة إلى عشرة " نجد تمييز جمعا مجرور و نجده مخالف للمعدود تذكيرا و تأنيثا نحو قوله تعالى : ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ﴾ البقرة 196

و قال تعالى : ﴿ سخرها عليهم سبع ليال و ثمانية أيام ﴾ الحاقة 07

و علم أن مميز الثلاثة إلى العشرة إنما يجر بالإضافة إن كان جمعا ك عشرة رجال , فإن كان اسم جمع أو اسم جنس جرب " من " , فالأول ك ثلاثة من القوم و أربعة من الإبل الثاني ك ستة من الطير , و سبعة من النحل ففي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ( ليس فينا دون خمسة ذود صدقة )

1-ج: و حين يركب من " ثلاث عشر إلى تسع عشر " : نجد التمييز مفردا منصوبا و يخالف الجزء الأول المعدود تذكيرا و تأنيثا نحو قوله تعالى : ﴿ إني رأيت أحد عشر كوكبا ﴾

<sup>16</sup> أبو الفتوح شريف : النحو الجامعي , ص 321

<sup>17</sup> كاظم بحر المرجان : الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني , مرجع سابق ص 735

<sup>18</sup> المرجع نفسه : ص 735 – 736

يوسف 04, و تضل المقود كما هي من عشرين إلى تسعين ( ) مثل قوله عز و جل : ﴿ إنا هذا أخي له تسع و تسعون نعجة ﴾ النور 04.

. و يقول الشيخ الإمام أبو بكر عن العشرين : " اعلم أن عشرون مضاف عشرة و هو اسم مشتق من لفظ عشرة , و الحق الواو , و نون لتضمنه معنى الجمع "

1-د: تمييز العقود مفرد منصوب دائماً نحو: قوله تعالى : ﴿ و إذ وعدنا موسى أربعين ليلة ﴾ البقرة 51  
و كذا قوله تعالى : ﴿ و أجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ النور 32

1-هـ: و أم مع المائة و الألف مثنائها و جمعها , و مع المليون فهو مفرد مجرور بالإضافة وجوبا نحو: قال تعالى : ﴿ و لقد أرسلنا نوحا إلى قومه فلبث فيهم ألف سنةٍ إلا خمسون عاماً ﴾ العنكبوت 14

2-و عامل النصب أو الجر بالإضافة في " التمييز المفرد " هو اللفظ المهم أي : المميز , أما عند الجر " بمن " فإن هذا الحرف يكون هو العامل .

3-و لا بد من تقدم العامل على التمييز في جميع الأنواع خاصة بتمييز الذات { المفرد } , قوله تعالى : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ﴾ الزلزلة 07

4-و إذا تعدد تمييز المفرد فالأحسن العطف بين المتعدد , و أن كل تمييز مخلوطا من شيئين جاز تعدده بعطف و غير عطف نحو: قوله تعالى : ﴿ إنها ساءت مستقراً و مقاماً ﴾ الفرقان 66

المبحث الرابع : إعراب التمييز ورتبته

-الأصل في التمييز أنه يجوز نصبه أو جره بالإضافة كما هو في أمثله نحو: قوله تعالى : ﴿ فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ﴾ آل عمران 91 ويستثنى العدد في بعض أحواله حيث لا يجر " بمن " إلا في الأعداد من اثنين إلى عشرة -أما رتبة التمييز فنجد فيها أن التمييز واجب التأخير سواء أكان تمييز ذات أم تمييز نسبة , إلا في بعض الأبيات التي اعتبرها النحاة ضرورات .<sup>(19)</sup>

. و قد جاء حذف التمييز في التنزيل مما يدل على أن حذفه جائز, و هو يحذف في المواطن الآتية في تأويلات النحويين :

(1) يحذف أحد التمييزين في الآية اكتفاء بالآخر نحو: قوله تعالى: ﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ﴾ البقرة 187 .ف" من الفجر" في موضع التمييز "الخيط الأبيض", وقد اكتفى به وحذف تمييز آخر فكان التقدير: "من الخيط الأسود من الليل"

(2) إن كان تمييز عدد كما في "قوله تعالى: ﴿ فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة ﴾ البقرة 196, إذا التقدير "وسبعة أيام" وتلك عشرة أيام"

(3) إذا كان التمييز كم النحوية نحو قوله تعالى : ﴿ قال كم لبثتم في الأرض عدد سنين .قالوا لبثنا يوماً أو بعض يوم فاسأل العادين ﴾ المؤمنون 112.113 أي كم يوماً

(4) إذا كان التمييز الفاعل أفعال المدح أو الذم . وذلك عند من أعرب النكرة المنتصبة في هذا الباب تمييزاً لاحقاً نحو قوله تعالى: ﴿ نعم أجر العاملين ﴾ العنكبوت 58 إذا الأصل في تقدير الشهاب (نعم أجر العاملين)

(5) إذا كان المميز أفعت التفضيل نحو قوله تعالى: ﴿ أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون ﴾ الأعراف 179 . فقد نسب أبو حيان إلى الزمخشري أن التقدير: بل هم أضل سبيلاً .

6)- إذا نابت عبه صفة نحو : قوله تعالى : ﴿و قطعناهم اثنتا عشر أسباطاً أمماً﴾ الأعراف 160 على تقدير ( اثنتا عشرة فرقة أسباطاً ) .

و التمييز اسم مزال عن أصله , أي متحول عنه , فهو في المعنى موصوف بما عمل فيه النصب فالأصل في نحو : عندي رطل زيتا , منوان سمننا - على سبيل المثال - هو : ( عندي زيت رطل ) و ( سمن منوان ) و كذلك الأصل في نحو : قوله تعالى : اشتعل الرأس شيبا , وهو ( اشتعل شيب الرأس ) .

" و هذه الأصول دليل على توليد جمل جديدة بالتحويل من حال إلى آخر " .

و إنما يقصد بهذه الإزالة عن الأصل إحداث شيء من المبالغة و التأكيد من جهة و إفادة الاتصال من جهة , فإنك إذا قلت مثلا ( أعجبي الحديقة أشجارها ) نسب الإعجاب إلى الحديقة بالكامل , و إنما خصصته بأشجارها , على حين أن الإعجاب مقتصر على الأشجار دون غيرها .

**المبحث الخامس : العامل في التمييز :**

و حكم التمييز النصب و الناصب لمبنيين الاسم المهم كقولنا : " عشرين درهماً " , فالنحاة لا يختلفون في أن ناصب التمييز المبين الإبهام اسم غير جملة هو ذلك المبين الذي فسره التمييز , و إنما يختلفون في توجيه كون هذا الاسم الجامد قد عمل النصب .

و ذهب جمهورهم إلى أن هذا الاسم الجامد في قولنا : ( اشترت رطلا زيبيا ) فقد أشبه اسم الفاعل المفرد نحو : زيد ضارب عمراً .

و إنما شبه اسم الجامد اسم الفاعل المذكور في ثلاثة أشياء :

-كون كل واحد منهما اسما مشتقلا على ما به تمام الاسم و هو التنوين إذا كان مفرد أو النون التي تشبه التنوين و هي نون التثنية و الجمع .

-كون كل واحد من الاسم الجامد و اسم الفاعل طالبا لما بعده و قد علمنا مرارا أن الشيء الذي أشبه الشيء جاز أن يأخذ بعض أحكامه فهذا وجه شبه الاسم الجامد الاسم الفاعل عند هؤلاء , و ذهب قوم منهم إلى أن وجه عمل هذا الاسم الجامد النصب في التمييز هو أنه أشبه أفعال التفضيل , و قد رتبت العوامل و هي في خمس درجات :

أولها : الفعل لأنه يعمل بأصلته ثم أنه لا يعمل متعددا أو غير متعمد .

ثانيهما : اسم الفاعل لأنه يعمل بالجملة على الفعل ثم أنه لا يعمل إلا متعمدا على نفي أو شبه نفي .

ثالثها : الصفة المشبهة لأنها لا تعمل إلا في السببين نحو : زيد حسن وجهه , ثم إنها ترفع الظاهر نحو : زيد حسن وجهه , و ترفع الضمير نحو : زيد حسن .

رابعتها : أفعال التفضيل لأنها ترفع الضمير باطراد و لا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكمال .

خامستها : الاسم الجامد مع التمييز لأنه لا يحتمل ضميرا مستتراً في حين أنه فعل تفضيل يتحملة هذا فيما يخص ناصب التمييز المفرد , أما الناصب المبين النسبة فهو المسند من فعل أو شبهه نحو : طاب نفسا و أيضا : هو أبوك طيب .

و قد اختلف العلماء أيضا في ناصب التمييز النسبة , فذهب " سبويه " و " المازني " و " المبرد " إلى الناصب هو المسند في الجملة سواء أكان هذا المسند فعلا كما في قولنا : " طاب محمد نفسا " , أم كان وصفا في قولنا : " زيد كريم خلقاً " , و ذهب قوم منهم إلى أن الناصب له هو الجملة التي انتصب التمييز عن تماما , و ليس الفعل و لا ما أشبه الفعل , و هذا هو الذي اختاره " بن عصفور " و شبه إلى أن المحققين و حججهم في ذلك أنه قد لا يكون في الجملة المميزة فعل

ولا وصف كما في قولنا: " هذا أخوك إخلاصاً " أو قولنا: " هذا أبوك عطفاً " , فالقول بأن ناصبه هو الجملة مطرد بخلاف القول الأول فإنه غير مطرد<sup>(20)</sup>

### تقديم التمييز وعامله

يقول ابن مالك في ألفيته :

وعامل التمييز قدم مطلقا و الفعل ذو التصريف ندرا سبقا .<sup>(21)</sup>

اعلم أن هذا الأمر في موضوع يشتمل على مبحثين :

الأول : في الكلام على توسط التمييز بين العامل والمعمول له .

الثاني : في الكلام على تقدير التمييز على العامل والمعمول جميعا .

فأما عن الأول فقد أجمع العلماء على جوازه فنقول : طاب نفسا أحمد كما نقول : طاب أحمد نفسا , وهو أمر جائز شرط أن يكون العامل فعلا أو وصفا يشبهه .

. و أما الثاني فذهب سبويه و الفراء و أكثر الكوفيين و البصريين أنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله سواء أكان العامل اسما كما في تمييز المفرد , أو كان فعلا كما في تمييز النسبة , و سواء أكان الفعل جامدا , كفعل التعجب في نحو : ما أحسنه رجلا . أو كان فعلا منصرفا نحو : طاب أحمد نفسا , فأما علة امتناع على العامل إذا كان اسما أو فعلا جامدا , فظاهرة لأن معمولا هذين لا يتقدم عليهما في غير هذا الباب فعدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكم على وتيرة واحدة .

. و أما إذا كان العامل فعلا متصرفا فعدم جواز تقديم التمييز عليه من جهة أن أكثر ما ورد من تمييز النسبة أصل تمييز فيه فاعلا , و قد علمنا الفاعل لا يجوز تقدمه على فعله فما كان أصله الفاعل خلق بأن يأخذ ما استقر له . و ذهب المازني و الكسائي و المبرد إلى جواز تقديم التمييز على عامله , إذا كان العامل فعلا متصرفا و استدلوا على ذلك السماع بالقياس .

. و أما القياس فإن التمييز هو منصوب كالمفعول به و سائر الفضلات بكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان متصرفا و لا يعبأ بأصله و لا يبالي به , و لا يتقدم التمييز على علمه إذا كان اسما مثل : " رطل زيتا " أو فعل جامدا نحو " ما أحسنه رجلا " <sup>(22)</sup>

<sup>20</sup> أبو الفتوح شريف : النحو الجامعي , مرجع سابق ص 221

<sup>21</sup> ابن هشام الأنصاري : شرح شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب , مرجع سابق ص 971

<sup>22</sup> شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك , مرجع سابق ص 672